

ويذكر أن رُوبة كان يجيب إذا قيل له: كيف أصبحت؟ بقوله: خيرٍ عافاك الله (١).

ولما كان هذا أصله فقد خالف الخليل وسيبويه في تقديرهما الجار قبل أن المخففة وأن المشددة في نحو قول عبدالله بن الحارث:

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذَاً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيَطْغُونِي

فقد قالوا: التقدير من أن يعلو. وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ فالتقدير عندهما: لأنَّ هذه. وقد ذكر حجتها في جواز الحذف وهو أن حَرَفَ المصدر موصولان بما بعدهما فطال الاسم بالصلة، فجاز الحذف تخفيفاً، كما ذكر دليلها على أنَّ المصدر في موضع الخفض، وهو وقوعه في موضع لا يقع فيه إلا المخفوض بالحرف، نحو: (أجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله) ونحو (أحق أن تقوم فيه) فقوله: (أجدر أن لا يعلموا) معناه: بأن لا يعلموا، فلو كان ما قبل «أن» فعل لقييل: حذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ولكن (أجدر) و(أحق) اسمان لا يعملان، فمن ههنا عرف النحويون أنه في موضع خفض إذ لا ناصب له. ولكن السهيلي يرد احتجاجهما بطول الصلة، بأن التعليل منتقض بالاسماء الموصولة، فقد طالت الصلة معها، ومع ذلك لا يجوز الحذف، ويختم كلامه بقوله: «وإذا أبيت من التقليد فلا إضمار لحروف الجر فيها، إنما هو النصب بفعل مضمراً أو مظهر، أما قوله تعالى: (أحق أن تقوم فيه) فإنه لما قال: أحق، علم أنه يوجب عليه أن يقوم فيه، وكذلك (أجدر أن لا يعلموا) ومعنى أجدر: أخلق وأقرب ولما ثبت لهم هذه الصفة اقتضى ذلك أن لا يعلموا، فصار منصوباً في المعنى (٢)»، ذلك أصل السهيلي في حذف الحرف العامل.

(١) الروض ٧٢/٢

(٢) ن. م. ٢٠٩/١